

التمثيل الدبلوماسي والقنصلي في المملكة العربية السعودية ١٩٣٦-١٩٤٤

د. نجاة عبدالقادر الجاه *

مقدمة :

يلقى موضوع التمثيل الدبلوماسي والقنصلي بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية الضوء على تطور العلاقات بين الدولتين وعلى تطور المصالح الامريكية في السعودية ، تلك المصالح التي تأتي في مقدمتها الثروة النفطية ، هذا بالإضافة الى عوامل أخرى استوجبت التغيير والتطوير المستمرين في العلاقات السعودية الامريكية وفي الخطط الاستراتيجية للولايات المتحدة . وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على الوثائق الامريكية لدراسة تطور التمثيل الدبلوماسي والقنصلي الامريكي في السعودية خلال الفترة (١٩٣٦ - ١٩٤٤) .

فعلى الرغم من نمو المصالح الامريكية في السعودية منذ الثلاثينات فان الادارة الامريكية ظلت تسلم بالتفوق السياسي والعسكري لبريطانيا في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية . على اعتبار ان المصالح الامريكية في السعودية وفي المنطقة بشكل عام لم تكن قد بلغت الحجم الذي يتطلب او يستوجب التغيير في السياسة الامريكية تجاه « عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود » * الذي دخل منذ اواخر العشرينات في علاقات سياسية مع كثير من الدول الاجنبية . (١)

فقد اعترفت موسكو بقيام مملكة الحجاز وسلطنة نجد عندما أعلنها ابن سعود في فبراير ١٩٢٦ ، وفي اعقاب هذا الاعتراف بدأت العلاقات التجارية بين البلدين وان لم تستمر هذه العلاقات فترة طويلة . (٢)

* استاذة مساعدة بقسم التاريخ — كلية الاداب — جامعة الكويت مساعدة عبيد كلية الآداب
للشؤون الأكاديمية .
* ابن سعود .

نشأة العلاقات السياسية :

لقد تطلعت الحكومة السعودية الى الدخول في علاقات سياسية منظمة مع الولايات المتحدة في وقت لم يكن ابن سعود يطمئن فيه الى السياسة البريطانية تجاه المنطقة ، ولذلك **فاتحت السلطات السعودية وزارة الخارجية الامريكية في سنة ١٩٢٨ في موضوع اقامة علاقات دبلوماسية معها** ، فقام قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الامريكية بدراسة الطلب واعداد مذكرة تتناول أهمية اقامة مثل هذه العلاقات ومدى الحاجة الامريكية اليها من واقع حجم المصالح الامريكية في ممتلكات ابن سعود . ومما جاء في المذكرة التي أعدها بول النك Paul Alling كبير مساعدي قسم الشرق الأدنى ما يلي : « يجب أن نقر بصراحة بأن مسألة الاعتراف الرسمي بابن سعود مفتوحة للمناقشة من جانب الولايات المتحدة ، وأن بلاده ذات أهمية تجارية ضئيلة ، وبها مصالح قليلة للولايات المتحدة ، وليس من المحتمل أن تزداد علاقاتنا مع الحجاز الى مدى ملحوظ ، وربما يقال ان الاعتراف بابن سعود سيؤدي الى اعتراف مشابه بامام اليمن » . وبخصوص الجانب المشجع للاعتراف قال « ان الملك قد اقام سلطة حازمة في بلاده ، وهو شخصية بارزة في واحدة من أكبر الحركات الدينية العالمية » . وختم المذكرة بما يلي : « على العموم يبدو لي ان العوامل التي في صالح الاعتراف تفوق التي ضده » (٣) .

ولكن على الرغم من هذه التوصية ، فان الحكومة الامريكية لم تأخذ بها ، اذ كان حجم التبادل التجاري بين مملكة الحجاز وسلطنة نجد والولايات المتحدة ضئيلا ، ولذلك **لم توافق الحكومة الامريكية على الطلب السعودي** . ولكن بعد ان دخلت مملكة الحجاز في اتفاقيات مع المانيا وفارس * ، في سنة ١٩٢٨ و ١٩٢٩ أعادت الادارة الامريكية بحث مسألة الاعتراف بابن سعود ، وقد حرصت على التأكد من حجم المصالح التجارية الامريكية في مملكة الحجاز وسلطنة نجد وكذلك مستقبل هذه المصالح ، وقد أعطى أمين الريحاني — الذي كان على اتصالات بابن سعود — الادارة الامريكية معلومات مشجعة بخصوص المصالح التجارية هناك ، ولذلك اعادت الحكومة الامريكية بواسطة سفيرها في لندن بحث الامر مع ممثلي ابن سعود . وقد اسفرت المباحثات عن الاعتراف بمملكة الحجاز وسلطنة نجد في مايو ١٩٣١ . (٤) وبعد حصول شركة « ستاندرد أويل اوف كاليفورنيا » على امتياز التنقيب عن النفط في السعودية (٥) في مايو ١٩٣٣ بدأ حجم المصالح الامريكية يزداد ، ولذلك **تم عقد اتفاقية بين الدولتين في ٧ نوفمبر سنة ١٩٣١ في لندن لتنظيم العلاقات بينهما** وقد تناولت الاتفاقية موضوع التمثيل السياسي والقنصلي والامور القضائية والتجارية والملاحية (٦) . ولكن لم يتم الاتفاق على بدء اقامة التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين ، ولو أن شركة ستاندرد أخذت ترسل تقاريرها ذات الطابع السياسي الى وزارة الخارجية الامريكية في محاولة منها لاقناعها باقامة

* حلت كلمة ايران محل فارس في ١٩٣٥ .

علاقات دبلوماسية مع السعودية لتأمين مصالح الشركة . ومن المعروف أن حماية مصالح الشركات الأمريكية والمواطنين الأمريكيين في الخارج تأتي في مقدمة مسؤوليات السياسة الأمريكية . وقد استجابت الحكومة الأمريكية لذلك وكلفت قنصلها في الاسكندرية « ليلاند موريس » Leland Morris في اواخر ١٩٣٦ بالقيام بزيارة الى جدة لدراسة واقع المصالح الأمريكية في السعودية ، وامكانية اقامة تمثيل دبلوماسي معها ، وبالفعل توجه موريس الى جدة ثم أرسل تقريره في مارس ١٩٣٧ الى وزارة الخارجية ومما جاء في التقرير « ان حجم المصالح الأمريكية في السعودية لا يبرر اقامة تمثيل دبلوماسي في ذلك الوقت (٧) وان الشركات الأمريكية لم تكن كافية بدرجة تتطلب اقامة تمثيل رسمي ، وان عدم وجود تمثيل رسمي يسهل طريق الشركة ، كما أن عمليات البترول قرب الساحل الشرقي بينما العاصمة الدبلوماسية « جدة » على الساحل الغربي ولا توجد اتصالات مباشرة مع مركز الشركة الذي كان أسهل له الاتصال مع المفوضية الأمريكية في بغداد ، هذا بالإضافة الى أن العلاقات بين الشركة والحكومة السعودية حسنة (٨) كما كان يرى وزير الخارجية « كورديل هل » Cordell Hull فاقتنعت الخارجية الأمريكية برأي القنصل ولم توافق على طلب الشركة التي استمرت في محاولاتها اقناع وزارة الخارجية بأهمية اقامة التمثيل الدبلوماسي مع المملكة العربية السعودية ، ولذلك فقد شرح « ممثل الشركة فرانسيس لوميس » "Francis Loomis" — مساعد وزير الدولة — للمسؤولين في الادارة الأمريكية ان مهابة ومركز امريكا تأثرا بسبب عدم وجود وزير لها في جدة ، وعبر عن مخاوف الشركة من مشروعات المانية وبريطانية في الاراضي السعودية ولذلك فانها — الشركة — تريد ان تحمي نفسها بوجود وزير امريكي في جدة . وقد علق والاس موري Wallace Murray رئيس قسم الشرق الأدنى على مطالب لوميس بأنها غير مقبولة وقال « من الواضح اننا لا نستطيع ان نقيم مفوضية في السعودية فقط لارضاء شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا مخالفين توصيات غير منحازة لموظف متمرس في السلك الاجنبي ودرس الموضوع جيدا » (٩) . كان هذا موقف وزارة الخارجية الأمريكية في يناير ١٩٣٩ ، ولكن تغير الموقف في مايو من نفس العام حين بدأ (موري) يعيد النظر في موقفه من التمثيل الدبلوماسي الأمريكي في المملكة العربية السعودية ، فقد أشارت التقارير التي وصلت الى الخارجية الأمريكية من المفوضية الأمريكية في بغداد عن وجود نشاط الماني وياباني في السعودية ، اهم مظاهره قيام الوزير المفوض الالماني في بغداد بزيارة جدة بهدف الحصول على امتيازات نفطية ، ولكن يبدو أن جهوده باءت بالفشل (١٠) بسبب حصول شركة ستاندرد على الامتياز لمدة ستين عاما . هذا وكان ابن سعود قد صرح من قبل بأن اليابانيين والالمان سبق ان تقدموا اليه بعروض للحصول على امتيازات نفطية وعرضوا عليه مبالغ اكبر مما تقدمه الشركة الأمريكية من أجل امتياز مدته أقل الا انه يثق بالولايات المتحدة وبالشركة الأمريكية .

التمثيل الدبلوماسي

اذن ظهرت عوامل جديدة غيرت الموقف الأمريكي ، ودفعت وزارة الخارجية الأمريكية الى اعادة النظر في مسألة التمثيل الدبلوماسي مع السعودية ، خصوصا وأنه بعد تقرير القنصل الأمريكي في الاسكندرية انهالت الطلبات على الخارجية الأمريكية من اصحاب المصالح الأمريكية في الاراضي السعودية يطالبون باقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة . وازاء تزايد عدد الأمريكيين في المملكة الى اكثر من ثلاثمائة (١١) وتضاعف انتاج النفط السعودي الى ٤ ملايين طن وارتفاع حجم الصادرات الأمريكية الى السعودية بما قيمته ٣٠٠.٠٠٠ دولار سنويا خلال الفترة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ (١٢) وتأكد شركة ستاندرد أهمية اقامة هذه العلاقات فضلا عن تزايد قلق الخارجية الأمريكية من ظهور النشاط الألماني والياباني في السعودية . ازاء كل هذه العوامل والظروف تبين للخارجية الأمريكية صعوبة عدم اقامة التمثيل الدبلوماسي ، ومن ثم كلفت الحكومة الأمريكية وزيرها المفوضين في العراق بول نابنشو Paul Knabenshue ومصر بيرت فيش Bert Fish بدراسة الموضوع ، وطلبت من الاخير دراسة امكانية تفويضه لتمثيل الولايات المتحدة في السعودية ، وكان رأي وزير الخارجية الأمريكية انه اذا كان رد الوزيرين بالاجاب فان على الوزير الأمريكي المفوض في مصر التوجه الى جدة مباشرة لوضع الترتيبات المناسبة لتمثيل الولايات المتحدة هناك ودراسة وبحث امكانية قيامه بزيارات دورية الى السعودية على اعتبار انه سيعين هناك ممثلا دبلوماسيا غير مقيم (١٣) .

وقد اكدت ردود كل من الوزيرين في ٢١ يونيو ١٩٣٩ على أهمية اقامة تمثيل دبلوماسي في السعودية (١٤) وقد ارفق الوزير المفوض في مصر رده باستحسان القيام بزيارات للسعودية أي تمثيل بلاده كممثل غير مقيم فيها خصوصا مع ازدياد المصالح الأمريكية وازدياد عدد الأمريكيين هناك . وكان رأي الوزير الأمريكي في بغداد أنه « ربما يساعد التمثيل الدبلوماسي على التخفيف من الاستياء العربي من المساعدات الأمريكية للصهيونية وربما يؤدي دخل السعودية من البترول الى فرص متزايدة لبيع المنتجات الأمريكية (١٥) » .

وعلى أي حال فبالإضافة الى العوامل السابق ذكرها ، هناك أيضا عوامل هامة تتعلق بالنفط السعودي وموقع السعودية الاستراتيجي خصوصا بعد أن تأزم الموقف الدولي في ابريل ١٩٣٩ . اذ تقع السعودية بين طريقي البحر الاحمر والخليج العربي وعبر الخط الجوي المباشر الى الهند والشرق الأقصى . وكانت الادارة الأمريكية في تلك الفترة ترغب في الحصول على تسهيلات جوية عسكرية في السعودية ، بل تطمح الى اقامة قاعدة جوية عسكرية هناك لتأمين أفضل وسيلة ممكنة في حالة طلب التسهيلات . ولذلك فقد كان رأي وزير الخارجية « كورديل هل Cordell Hull » — كما أوضحه الى الرئيس روزفلت في ٣٠ يونيو ١٩٣٩ —

ما يلي : « نظرا لنمو المصالح الامريكية في السعودية ، وبناء على التقارير الاخيرة من السفير الامريكي في مصر ، ونظرا لوجود اكثر من (٣٢٥) مواطن امريكي يعملون لدى شركة البترول وشركة التعدين هناك نرى ان يتم تفويض الوزير الامريكي المفوض في القاهرة للعمل كسفير في السعودية » . وبالنسبة للنفقات فقد رأى الوزير انه لن تكون هناك نفقات عدا المبلغ الذي تتطلبه رحلة الوزير غير المقيم والوفد المرافق له من القاهرة الى جدة وعودتهم منها (١٦) . ويذكر أحد المصادر أن « لوميس » أرسل رسالة الى الخارجية شرح فيها أهمية بترول السعودية لشعب الولايات المتحدة في المستقبل عندما تبدأ امدادات الولايات المتحدة في التدهور (١٧) .

وقد وافق الرئيس روزفلت على رأي وزير الخارجية ، وتم عرض الرغبة الامريكية على الحكومة السعودية ، فوافقت على اقامة التمثيل الدبلوماسي . وقد وصلت الموافقة عن طريق المفوضية السعودية في لندن بعد مباحثات جرت بين الوزير المفوض السعودي والسفارة الامريكية هناك ، كما وافقت السعودية على تعيين الوزير الامريكي المفوض في مصر فيش (Fish) ممثلا للحكومة الامريكية في جدة باعتباره وزيرا مفوضا غير مقيم . وقد طلب من وزارة الخارجية الامريكية ان يكون وصوله الى جدة في فبراير ١٩٤٠ لان الملك ابن سعود يذهب الى جدة في موسم الحج ويبقى هناك حيث كان يجري في العادة استقبال الممثلين السياسيين لتقديم أوراق اعتمادهم ، وكان موسم الحج لعام ١٩٤٠ يبدأ في ١١ يناير ويستمر حتى ٨ فبراير ولذلك طلب أن يسافر الى جدة في فبراير ، فوافقت الخارجية الامريكية وطلبت منه ان يرتب اموره وخطه حالما تصل موافقة مجلس الشيوخ علي التعيين (١٨) .

وبعد ان وصلت الموافقة غادر (فيش) القاهرة الى جدة وقدم أوراق اعتماده في ٤ فبراير ١٩٤٠ « كوزير » غير مقيم (١٩) . فبدأت مرحلة جديدة وهامة من العلاقات السعودية الامريكية . ونحن هنا لسنا في مجال تتبع تفاصيل تطور العلاقات بين الدولتين بشكل عام ولكننا لكي نكمل البحث حول تطور التمثيل الدبلوماسي لا بد من التوقف قليلا عند تطور هذه العلاقات .

كانت السعودية تعتمد في دخلها القومي على مورد الحج الذي تأثر بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية في الوقت الذي توقفت شركة البترول عن أعمال التنقيب ، في نفس الوقت الذي كان ابن سعود بحاجة ماسة الى المال لتنفيذ خطته التنظيمية والأمنية . فاتجهت انظاره الى بريطانيا وشركة ارامكو في اوائل ١٩٤٠ لطلب مساعدات مالية . وبالفعل قدمت له الشركة في نفس السنة ١٩٨٨.٢٩٨٠ دولارا (٢٠) ، كما ازدادت المعونة البريطانية ، وعندما صدر قانون الاعارة والتأجير الامريكي في مارس ١٩٤١ رأت الشركة ان تتقدم بطلب الى الحكومة الامريكية لكي تقوم بتقديم المساعدات المالية لابن سعود

فارسلت « موفيت James A. Moffet » وهو أحد مسئوليهها الى واشنطن لبحث امكانية قيام بنك الاستيراد والتصدير او ادارة الاعارة والتأجير بتقديم القرض للسعودية ، ثم تقدمت الشركة رسميا في ١٦ ابريل الى الحكومة الامريكية بطلب أن تقوم الحكومة بتقديم القروض والمساعدات المالية للسعودية وأوضح في مذكرة قدمتها للحكومة خطورة ترك ابن سعود دون مساعدات * ، وكان رأي موفيت أنه من المحتمل ان لا يستطيع ابن سعود مواجهة الظروف الحرجة بسبب الضائقة المالية مما يشكل خطورة على المصالح الامريكية واقترح ما يلي :

(١) ان تحت الحكومة الامريكية الحكومة البريطانية على زيادة مساعداتها لابن سعود من ٤٠٠.٠٠٠ جنيه الى ٩٠٠.٠٠٠ جنيه لسنة ١٩٤١ .

(٢) أن توافق الحكومة الامريكية على شراء البترول السعودي المنتج بقيمة ٦٠٠.٠٠٠ دولار سنويا لمدة خمس سنوات مقبلة لصالح ابن سعود على أساس استخدام هذا البترول لصالح الجيش الامريكي .

وكان رأي رئيس قسم الشرق الادنى التابع للخارجية الامريكية أن المعلومات المتوفرة لدى القسم والخاصة بالوضع المالي للسعودية غير دقيقة بسبب عدم وجود ممثل امريكي بصفة دائمة في المملكة ، ومع ذلك لم يشك القسم في ان ميزانية السعودية تعاني من النقص وان مبلغ (١٠٠.٠٠٠.٠٠٠) دولار سينقذ الموقف (٢١) . ولكن لم تستحسن الحكومة الامريكية تقديم مساعدات لابن سعود ، ورفضت طلبه الذي تقدم به باقتراح من أرامكو . فقد كان الرئيس الامريكي روزفلت يرى أن المساعدات للسعودية ستأخذ الولايات المتحدة الى مدى بعيد ، وان لدى بريطانيا من الاسباب اكثر مما لدى الولايات المتحدة لمساعدة ابن سعود ، بينما كان رأي وزير الحربية أن النفط السعودي لا يصلح لاستخدامات البحرية الامريكية . ولو أنه لم يكن في صف رفض تقديم بعض المساعدات للسعودية . اما ماكس ثورنبرك Max. Thornburg الذي كان يشغل وظيفة نائب رئيس شركة نفط البحرين و في ٣١ يوليو ١٩٤١ عين مساعدا خاصا لوكيل وزارة الخارجية ، فقد كان يرى احتمال توجه ابن سعود الى دول المحور في حالة عدم حصوله على المساعدات المالية المطلوبة (٢٢) . اذن أراد ثورنبرك أن يؤكد ضرورة ربط مصالح الملك ابن سعود بالحلفاء .

ولكن اذا علمنا أن التنافس الامريكي البريطاني حول السعودية بدأ يظهر في الاشهر الاولى من سنة ١٩٤١ بشكل واضح فانه كان من الصعب على الولايات المتحدة أن ترفض تقديم المساعدات لابن سعود ، ومع ازدياد المعونة البريطانية ظهر الخوف من أن تستغل بريطانيا الموقف لصالحها . ولذلك وافق الرئيس

* قدمت الولايات المتحدة بموجب برنامج الاعارة والتأجير مساعدات مادية للحلفاء .

روزفلت في يونيو ١٩٤١ على تقديم المساعدات على ان تتم عبر بريطانيا (٢٣) .
خصوصا وان النفط السعودي أصبح مصدرا أساسيا لامداد قوات الحلفاء في
الشرق الاوسط والمحيط الهندي .

والواقع أن موضوع تقديم المساعدات المالية (٢٤) لابن سعود استغرق
مناقشات مطولة بين الادارات الامريكية المختلفة ، ومع أن الولايات المتحدة كانت
قد اتخذت قرارها بعدم تقديم المساعدات مباشرة لابن سعود الا أنها كانت حريصة
على أن تخفف من رد الفعل الناجم عن هذا الموقف عند ابن سعود ، ولذلك طلبت
الخارجية الامريكية من الوزير الامريكي في مصر « كيرك » Kirk — الذي كان من
المتوقع أن يزور السعودية — أن يحاول التخفيف من تأثير ابن سعود بسبب موقف
الولايات المتحدة ، وأن يؤكد له ان الحكومة الامريكية يسرها أن تبحث ارسال بعثة
من الفنيين الزراعيين الى السعودية خاصة وأن ابن سعود كان يهتم بتوطين البدو
والبحث عن مصادر المياه في ذلك الوقت ، وكان من رأي قسم شؤون الشرق
الأدنى ان ارسال هذه البعثة سيؤتي نتائجها الطيبة (٢٥) ، خصوصا وأن ابن
سعود سبق أن طلب ارسال بعثة فنية زراعية كما طلب مهندس طرق لبناء طريق
من جيزان الى أبها ، ومنها الى نجران وعسير ، حيث كان يريد أن يتم البناء حالما
تنتهي الحرب (٢٦) . وفي ابريل ١٩٤٠ طلب تأجيل الموضوع بسبب الأزمة
الدولية (٢٧) . إلا أن الادارة الامريكية اعادت موضوع ارسال البعثة كما طرحت
الامر على السفير البريطاني في جدة الذي رحب وأوضح أن حكومته ترحب بارسال
بعثة فنية الى الملك برئاسة توتشل Twitchell يساعده عدد من الخبراء ،
وانها — أي الحكومة البريطانية — كانت ترى أن ابن سعود في حاجة مالية شديدة
ولذلك ارتفعت المدفوعات البريطانية نظرا لرغبة الحكومة البريطانية في مساعدته
لتأمين حكمه (٢٨) .

أما توتشل فقد عبر عن خيبة أمله الناتجة عن قرار الحكومة الامريكية وكان
رايه أن من الأفضل تقديم المساعدات ، وأن ملك السعودية لم يعد مهتما بأمر
المعونة الفنية لانه كان يتوقع أن يرفض هذا المشروع شأنه في ذلك شأن القرار
الخاص بالمساعدات المالية (٢٩) .

**ولكن بعد دخول الولايات المتحدة الحرب في أواخر ١٩٤١ ازدادت أهمية
السعودية بالنسبة للمصالح الامريكية .** فقد كانت تقع بين مجال نشاط بعثة
الجيش الامريكي في شمال أفريقيا برئاسة الجنرال ماكسويل R.L. Maxwell
المتركز في البحر الاحمر ونشاط البعثة الامريكية في إيران بقيادة ويلز في الخليج
العربي ، هذا بالإضافة الى أن الحكومة الامريكية في تلك الفترة كانت تنتظر موافقة
الحكومة السعودية على انشاء قواعد جوية ، فمع التطورات العسكرية في الشرق
الأوسط كانت الحاجة ضرورية للحصول على تسهيلات شاملة من السعودية
للقوات الامريكية (٣٠) .

مفوضية امريكية دائمة :

وهكذا تطورت المصالح المشتركة بين الدولتين في الوقت الذي بدأ التنافس بين بريطانيا والولايات المتحدة يشتد ويتطور ، وكان من رأي الرئيس الامريكي في تلك الفترة أن اقامة مفوضية امريكية دائمة في السعودية وتعيين وزير مقيم فيها أصبح من الامور الضرورية . وقد اتخذت الترتيبات اللازمة لذلك ، ففي فبراير ١٩٤٢ ارسل وزير الخارجية ويلز Welles الى رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى موري Murray رسالة اخبره فيها بأن كيرك Kirk الوزير المفوض الامريكي في مصر الذي استلم بعد فش Fish قد عين وزيرا مفوضا في السعودية وانه سيفادر القاهرة الى السعودية لتقديم أوراق اعتماده . ونظرا لأن كيرك سيكون عمله بين السعودية ومصر فقد استقر الرأي على اقامة بعثة دائمة في جدة تقوم بالمهام الدبلوماسية والقنصلية هناك ، وتقرر أن يظل كيرك وزيرا مفوضا في السعودية ومصر ، وقد وقع الاختيار على جيمس موس James S. Moose الذي كان يعمل في السفارة الامريكية في طهران ويتحدث اللغة العربية — لشغل وظيفة قائم بأعمال في جدة ، وارسلت اليه التعليمات بضرورة الاسراع في التوجه الى السعودية وأن يتوقف في القاهرة في طريقه الى جدة (٣١) للتشاور مع كيرك . .

وبالطبع كان لا بد من الحصول على موافقة الحكومة السعودية ، ولهذا فقد تقدمت وزارة الخارجية الامريكية بطلب في مارس ١٩٤٢ الى الحكومة السعودية لانشاء المفوضية وتعيين (جيمس موس) في وظيفة قائم بأعمال المفوضية بصفة مؤقتة في جدة خلال تواجد كيرك في مصر ، فوافقت الحكومة السعودية . وفي أول مايو ١٩٤٢ تم افتتاح المفوضية . وبهذا أصبح أول ممثل دبلوماسي مقيم في السعودية بدرجة قائم بالأعمال ، ثم تم رفع درجة القائم بالأعمال الى وزير مقيم في مارس ١٩٤٣ . وقد بين وزير الخارجية (هل) Hull للرئيس روزفلت أن السبب في هذا الاجراء يكمن في اهتمام وزارتي الحربية والبحرية بالحصول على احتياطي النفط السعودي ، هذا بالإضافة الى حاجة سلاح الجو الامريكي الى الهبوط في الاراضي السعودية ، وكل هذه الامور في رأي وزير الخارجية الامريكي ، كانت تتطلب رفع درجة التمثيل الدبلوماسي في السعودية (٣٢) .

وتكفي هنا الإشارة الى موضوع النفط بايجاز لكي ندرك أهمية مثل هذا التطور في العلاقات السعودية الامريكية . فقد كان رأي هيئة الاركان المشتركة في يونيو ١٩٤٣ ان امدادات البترول الخام المحلي غير كافية لمواجهة احتياجات القوات المسلحة الامريكية ، وكذلك لمواجهة الاحتياجات المدنية الضرورية ، وانه لمصلحة الامن القومي من الضروري اتخاذ خطوات عاجلة لضمان التحكم المستمر في احتياطي البترول لسد الاحتياجات الامريكية ، ولذلك فقد اقترح ان توجه هيئة التمويل والتعمير لتنظيم شركة هدفها بالتحديد هو الحصول على احتياطي بترول

أجنبي مضمون ومن ضمن اهدافها أيضا العمل بسرية من أجل الحصول على نصيب للحكومة الامريكية في تراخيص بترول السعودية (٣٣) .

وقد أرسل وزير الخارجية الامريكية مذكرة الى الرئيس روزفلت تناول فيها مسألة احتياطي البترول ، وتراخيص السعودية وأيد توصية رؤساء هيئة الاركان المشتركة والتي كانت ترى ضرورة زيادة الانتاج وبناء معمل تكرير في الظهران بأسرع وقت ، وكان رأي الوزير أن يتم ذلك باجراء مفاوضات مع الشركات الامريكية التي حصلت على التراخيص ثم اشار الى أنه في حالة حدوث أي نزاع مع الحكومة السعودية فان الادارة ستبذل أقصى جهودها لكي تضمن حلا مرضيا . كما جاء في المذكرة أن شركة بترول كاليفورنيا العربية التي تملكها مناصفة شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا وشركة تكساس لها الحق بموجب عقد الامتياز مع السعودية في التنقيب عن البترول في مساحة واسعة من الاراضي السعودية التي كان يعتقد انها تضم فعلا كل المناطق التي تبشر بوجود البترول ، ولكن « حتى الآن فان كمية البترول المستخرج لا تزال قليلة بينما الاحتياطي عظيم جدا » (٣٤) .

وكان هناك اتجاه الى نقل ملكية الشركة الى الحكومة الامريكية ، ولم تكن الحكومة الامريكية في بادئ الامر قد قررت مفاتحة ابن سعود بموضوع نقل ملكية الشركة الامريكية الكلية أو الجزئية الى الحكومة الامريكية ، كذلك بالنسبة لانشاء معمل التكرير في الظهران . ولكن كما أشار وزير الخارجية في رسالته بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٤٣ انه عندما اصبحت هذه الحقائق معروفة لدى الجمهور بعد أن تناولتها الصحف الامريكية فان الادارة وجدت من الضروري ابلاغ الملك ابن سعود بها ، لان مستقبل بلاده مرتبط ارتباطا وثيقا بأي من هذه التطورات (٣٥) .

ومثل هذه المصالح كانت تحتاج الى مباحثات ومفاوضات مستمرة مع الملك ابن سعود — ولضمان سرعتها كان لا بد أن يكون على رأس البعثة الدبلوماسية الامريكية وزير مطلق الصلاحية في الوقت الذي أصبح فيه الدفاع عن السعودية أمرا حيويا للدفاع عن الولايات المتحدة كما صرح الرئيس روزفلت في فبراير ١٩٤٣ . وفي مارس ١٩٤٤ رفعت درجة الوزير المقيم الى وزير مطلق الصلاحية . وهكذا توافرت العوامل التي كانت تتطلب توسيع دائرة التمثيل الدبلوماسي وانشاء تنصلية في الظهران وهذا ما سنتناوله في الصفحات التالية .

القنصلية الامريكية في الظهران :

شهد الحجاز في القرن التاسع عشر قيام عدد من القنصليات الاجنبية في جدة، فهناك القنصلية البريطانية ، والفرنسية ، والهولندية ، والروسية . وكان الحجاز خلال تلك الفترة تابعا للدولة العثمانية ، وقد تعرضت هذه القنصليات لكثير من

المخاطر — ففي عام ١٨٥٨ قام الاهالي في جدة بمهاجمة القنصليتين البريطانية والفرنسية على اثر خلاف بين الوكالة البريطانية والسلطات المحلية بشأن احدى البواخر ، وقد اسفر الخلاف عن قتل القنصل البريطاني والقنصل الفرنسي ، كما وقع حادث مماثل في ١٨٩٥ اسفر عنه مقتل القنصل الروسي ونائب قنصل هندي (٣٦) .

وتجدر الاشارة الى ان **القنصل البريطاني في ١٨٧٩ كان عاملا مؤثرا في الأزمة الاقتصادية التي مر بها الحجاز** حين قام مجلس التجار في السابع من يولييه ١٨٧٩ بتخفيض قيمة العملات النحاسية الى النصف ، وذلك في اعقاب التكاليف الذي ظهر على شراء الفضة وتصديرها الى اليمن مقابل الذهب ، حيث كان سعر الفضة اعلى منه في جدة ، فلجأ المجلس الى هذا الحل كمحاولة لكي لا تخرج كميات كبيرة من الفضة والذهب . وقد اثار هذا الاجراء السخط العام لانه كان يعني ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية — ونظرا لما كانت تتمتع به بريطانيا من نفوذ سياسي وعسكري واقتصادي في المنطقة على وجه العموم وفي سواحل الخليج العربي على وجه الخصوص فقد برز دور القنصل البريطاني وتقدم بعدة اقتراحات وكذلك الحال بالنسبة للقنصل الهولندي (٣٧) .

وقد ظهر الاهتمام الامريكي بانشاء قنصلية في الظهران في سنة ١٩٤٣ . وقد واكب هذا الاهتمام اتجاه الولايات المتحدة الى اقامة معمل لتكرير البترول في الظهران مما كان يستلزم اقامة عدد من الامريكيين هناك ، ووجود قنصل في الظهران ، والحقيقة ان مشروع التكرير كان يضمن وجود امدادات كافية للعمليات العسكرية في الشرق الاقصى . وفي الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة تقدم الامدادات المالية والمعونة العسكرية للسعودية ، كما وتضاعف اهتمام الولايات المتحدة بحماية وتنمية الموارد البترولية في السعودية في خدمة المصالح الامريكية ولمصلحة الامن القومي الامريكي كما اشرنا ، فكان لا بد من اتخاذ خطوات عاجلة لضمان التحكم المستمر في احتياطي البترول لسد احتياجات الولايات المتحدة (٣٨) . « وكانت الادارة الامريكية في تلك الفترة مهتمة جدا — وبدرجة متزايدة — بكل ما يطرح من اقتراحات بشأن كشف واستغلال الموارد البترولية في الشرق الاوسط . وكانت الخارجية الامريكية تضع في اعتبارها بصفة خاصة علاقات الولايات المتحدة مع بعض الحكومات المستقلة في منطقة الشرق الاوسط وبخاصة عندما طرح في اوائل ١٩٤٣ اقتراح بأن تتسلم الحكومة الامريكية ترخيص البترول في السعودية من الشركة ، فكان رأي الوزير الامريكي في جدة (كيرك) ان التقدير الذي تحظى به امريكا والامريكيون في السعودية يرجع الى المستوى الحديث لتراكيبات الشركة واعمالها والى « الوسائل المستنيرة » في التعامل مع الموظفين والاهالي هناك » ، وان هذه الامور كانت مهمة بصفة خاصة في بلد مثل السعودية حيث لا يمكن

الحصول على الفائدة الكاملة لتراخيص الشركة بدون المساهمة في تنمية البلد نفسها . وقد ساهم ممثلو الشركة الى حد كبير في تقديم الخدمات بما في ذلك شق الطرق وتخطيط مشروعات الري وبناء المدارس وحتى بتقديم وصيانة وسائل الراحة المعادية للملك وللشخصيات السعودية البارزة » . وكان رأي كريك أن هذه المرونة لن تتحقق في ظل الادارة الحكومية . واذاف في رسالته الى وزير الخارجية في ٢٧ يونية ١٩٤٣ « أن هناك عاملا آخر اكد عليه الملك والمحيطون به وهو ان الاعتبار الاول في منح التراخيص لشركة ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا (Gasoc) هو الاعتقاد بعدم وجود دوافع سياسية أمريكية خفية بشأن السعودية بالتحديد والشرق الأدنى على وجه العموم على عكس بعض الحكومات الاخرى . ولذلك فان تدخل الحكومة الامريكية قد يؤثر على هذا الرأي السائد ، وكان من رايه أيضا ان توجيه العمل في البلاد العربية يتطلب وسائل خاصة وافرادا متخصصين مهرة يمكنهم التعامل مع النظم السائدة في هذه البلدان . وانه يجب عدم اتخاذ خطوات لتغيير وضع شركة البترول في السعودية » (٣٩) .

وفي ١٩ اغسطس ١٩٤٣ طلب وزير الخارجية الامريكي «هل» Hull من الوزير الامريكي المقيم في السعودية التقدم الى الحكومة السعودية بطلب للموافقة على انشاء قنصلية في الظهران ، وأبلغه انه في حالة ما اذا كان الرد على الطلب بالاجاب فان الحكومة الامريكية تفكر في الاستفسار من الحكومة البريطانية عما اذا كان هناك اي اعتراض بشأن ضم البحرين الى المنطقة القنصلية في الظهران (٤٠) . وقد ناقش الوزير الامريكي جيمس موس في ٢٥ اغسطس الامر مع الشيخ يوسف ياسين القائم باعمال وزير الخارجية ، الذي أوضح له أن الملك ابن سعود لا يرغب في اعطاء تصريح بانشاء قنصلية في الظهران خوفا من أن يوفر ذلك سابقة محرجة في حالة طلب مماثل آخر من حكومة أخرى . وكان تعقيب «موس» الذي أرسله الى وزير الخارجية في ٢٥ اغسطس ان « المكان في الظهران فريد في نوعه ، ولا بد ان الملك يعرف انه لا توجد حالة مماثلة . واذا ارادت وزارة الخارجية أن تواصل الطلب فاني أرى ان زيارتي للرياض ستكون فرصة مناسبة لمناقشات أخرى (٤١) .

هذا وقد سبب رد فعل الملك حول انشاء القنصلية حمرة وزارة الخارجية الامريكية كما عبر عنها وزير الخارجية في رسالته الجوابية التي أرسلها الى جيمس موس في جدة . وكان مصدر الحيرة هو ان الملك كان يقيم في وسط بلاد العرب ، بينما القائم بأعمال وزارة الخارجية الشيخ «يوسف ياسين» يقيم في جدة . ولذلك لم يقتنع وزير الخارجية وطلب من موس تتبع الموضوع مع الملك شخصا في اول فرصة مع التاكيد بأنه ليس من المحتمل أن يحصل أي بلد ثالث على أي مصالح في الظهران التي «تشبه الولايات المتحدة الى حد بعيد» .

وقد نبه وزير الخارجية «هل» الوزير المفوض الى أنه يجب عدم ذكر الموضوع للسفير البريطاني في جدة ، ولكنه أشار الى انه اذا علم السفير البريطاني بالطلب الأمريكي من مصادر أخرى ، فعليه ان يطلعه على الحقيقة ، وان يوضح له ان الحكومة الأمريكية لا تتوقع ان البريطانيين سيثيرون المتاعب بشأن هذا الموضوع . كما طلب الوزير من «موس» الاحتفاظ بسرية رغبة وزارة الخارجية الأمريكية في ادخال البحرين ضمن منطقة الظهران القنصلية (٤٢) خصوصا وان الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى الى تعزيز وجودها في السعودية بل في منطقة الخليج العربي بشكل عام .

وفي خطاب أرسله وزير الخارجية الأمريكية الى وزير الداخلية الأمريكية بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٤٣ أوضح اهتمام وزارته بالاتجاه الذي كانت تتخذه المقترحات العديدة بشأن كشف واستغلال الموارد البترولية في الشرق الاوسط . وقال فيه «لقد بلغنا من مصادر موثوق بها أنه ستجري محاولات للتأثير على الملك ابن سعود في المستقبل القريب بهدف تقويض الاهتمام الأمريكي بمصادر بلاده . وأن اضطرابه الى طلب المال بسبب ضعف اقتصاد بلاده كان يدفعه الى طلب مساعدة دولة معينة (يقصد بريطانيا) لا بد ان تعتمد الى الحصول على مزايا بترولية تتعارض مع الامتيازات الأمريكية وان وزارة الخارجية تهتم ، فيما يتعلق ببتترول الشرق الاوسط ، بوضع خطط على المدى البعيد والقصر معا وذلك لحماية مصالح أمريكا الحقيقية ، خاصة وان التوسع في الامتيازات البريطانية في أعقاب الحرب يشكل مساسا بالمصالح الأمريكية في المنطقة » (٤٣) .

وقد ناقش الوزير الأمريكي (موس) موضوع القنصلية اكثر من مرة في اثناء زيارته للرياض خلال الفترة (٢٩ سبتمبر / ٥ اكتوبر ١٩٤٣) - مع الملك ابن سعود وبعض مستشاريه والموظفين السعوديين ، ولكن دون أن يتوصل الى نتيجة . وكان الملك في ٣٠ سبتمبر قد ذكر أنه سيناقش الامر بنفسه في مرة قادمة ، وفي نفس اليوم قام المستشاران خالد بك القرقني وبشير بك السعداوي بزيارة للوزير موس ، وذلك بموجب تخويل الملك لهما مناقشة الموضوع . وقد دار حوار قال فيه الوزير المفوض انه طلب شفويا في ٢٣ أغسطس من الشيخ يوسف ياسين الحصول على التصريح المطلوب وكان رد الحكومة السعودية ان اقامة مثل هذه القنصلية قد يوفر سابقة محرجة ، ولم يعط التصريح . ثم اضاف موس ان القنصلية في الظهران ستكون مفيدة جدا لكل من شركة كاليفورنيا والأمريكيين هناك في اصدار وتجديد جوازات السفر وتقديم خدمات التوثيق والشحن ، وتوثيق التجارة في الاوقات العادية . . الخ وأنه مع النمو المتوقع في تصدير الشركات وفي حجم العاملين ، فان عدم وجود قنصلية سيؤدي الى نتائج سلبية . واستبعد الرأي القائل بأن دولة أخرى ستحتاج أيضا الى قنصلية هناك أو في أي مكان آخر في

المملكة العربية السعودية ، وفي كل الاحوال فان فتح قنصلية جديدة « في المملكة العربية السعودية يستلزم الحصول على تصريح من الحكومة السعودية » .

ورد خالد بك بأن (العرف الدبلوماسي) سيجبر العربية السعودية على أن تمنح العراق — مثلا — كل الحقوق المتعلقة بالقنصليات التي قد تمنح للولايات المتحدة ، خاصة وأن الحكومة العراقية كانت قد تقدمت بطلب تصريح لفتح قنصليات في القطيف والرياض ، غير أن طلبها رفض . وقال خالد بك أن المعاهدات التي تقيم العلاقات بين المملكة العربية السعودية وبلاد أخرى تجعل من المستحيل على المملكة أن ترفض أي تصريح لدولة صديقة باقامة قنصلية في أي مكان حيث توجد قنصلية في أي مكان لدولة أخرى . وأضاف خالد بك أن هذا التصريح موجود أيضا في المعاهدة التي تقرر العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة .

وفي اليوم التالي قابل الوزير الاميركي خالد بك وبشير بك في القصر الملكي حيث عرضا عليه نسحا من النص العربي للمعاهدة بين العربية السعودية والولايات المتحدة الموقعة في ٧ نوفمبر ١٩٣٣ واستشهدا بالمادة الاولى لتأييد وجهة نظرهما التي عرضاها في اليوم السابق وفيما يلي نص هذه المادة :

« أن يتمتع دبلوماسيو كلتا الدولتين حين يكونون في املك الدولة الاخرى بالحقوق والحصانات المستمدة من القانون الدولي المعمول به ، وأن الممثلين القنصليين لاي من الدولتين بعد اقرار اعتمادهم سيسمح لهم بالاقامة في املك الدولة الاخرى وفي الاماكن المسموح فيها باقامة الممثلين القنصليين ، حسب القانون المحلي ، ويتمتعون بالحقوق والحصانات الممنوحة لموظفين مماثلين حسب القانون الدولي العام ، ولن يعاملوا باهتمام أقل من أمثالهم من موظفي أي دولة اجنبية أخرى » .

وبعد ذلك اظهر مستشارا الملك النص العربي لمعاهدة الصداقة التي وقعت في جدة في ١٠ فبراير ١٩٣٢ بين ايطاليا ومملكة الحجاز ونجد واستشهدا بالمادة الثانية كدليل آخر على أن الحقوق الممنوحة لايطاليا تسرى بطريقة تلقائية على العراق .

ونص هذه المادة كالآتي :

« اكمالا للمادة السابقة وافق الطرفان المتعاقدان على اقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية بينهما ، ولهذا فان المندوبين القنصليين لكلا الطرفين المتعاقدين يتمتعون داخل املك الطرف الآخر بالمعاملة المقررة في مبادئ القانون الدولي العام ، كما يتمتعون بالمعاملة التي تحصل عليها الدولة الاولى بالرعاية ، شريطة أن يحظى الطرف الآخر بالمثل » . وعندما سأل الوزير الاميركي عما اذا كانت هذه الشروط ستلزم الحكومة السعودية بمنح طرف ثالث التصريح باقامة

قنصلية في الظهران اذا منح هذا التصريح للولايات المتحدة . رد خالد بك بأن الحكومة السعودية تفسر هذه الشروط بالاجاب . وواصل خالد الحديث بقوله أن زيادة تصاريح البترول سيفيد كلا من السعودية والولايات المتحدة . ولح الى امكن توفر الخدمات المطلوبة دون الحاجة الى وجود قنصلية في الظهران .

وظل الموضوع دون حل حتى ٢ اكتوبر ١٩٤٣ حين تكرر تقديم الطلب للملك الذي رد بأن خالد بك وبشير بك سبق لهما شرح الظروف التي تسببت في عدم منح التصريح المطلوب ، وكرر اعتقاده بأن اقامة قنصلية امريكية في الظهران سيؤدي الى تقدم بلاد أخرى بنفس الطلب مما سيخرج السعودية التي سبق لها أن رفضت طلبات مماثلة باقامة قنصليات كانت كل من بريطانيا والعراق وايران قد تقدمت بها . واضاف الملك أن الامريكيين اصدقائه وأنه يرغب في مساعدتهم ولكن ليس بفتح قنصلية في الظهران . وكرر كثيرا أن هذا ليس رفضا ، وقال ان بإمكان الحكومة الامريكية اقتراح طريقة أخرى لتأدية الخدمات المطلوبة .

وقد رد الوزير الامريكي موسى بأنه لا توجد طريقة أخرى لتأدية الخدمات . واستفسر عما اذا كانت لدى الملك فكرة محددة لحل هذا الموضوع وكان الجواب بالنفي ، واضاف الملك أنه سيذهب الى الحجاز نحو نهاية الشهر وأنه سيناقش الموضوع ثانية .

وكان رأي الوزير الامريكي الذي أرسله للادارة الامريكية انه بدلا من التفسيرات التي فسر بها مستشارا الملك الفقرة السابقة فان النص العربي من الممكن ان يؤخذ لاشتراط ان الموظفين القنصليين لا يقيمون في أي مكان بدون اذن مسبق من الحكومة السعودية وان الولايات المتحدة ستتمتع بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية بشأن ممثليها القنصليين .

وقد لخص الوزير الامريكي موقف الحكومة السعودية بشأن فتح القنصلية على النحو التالي :

(١) الخوف من ان اقامة القنصلية الامريكية في الظهران قد يتسبب في احراج الملك نتيجة لتقدم دول أخرى مثل العراق وايران وبريطانيا بطلب الحصول على نفس الحق في السعودية ، خاصة وان هذا كان يستند الى القانون الدولي والشريعة الاسلامية .

(٢) ومن ناحية أخرى فمن الممكن أن يكون الخوف من اقامة قنصلية أجنبية مرتبطا بالتسليم بنظام الامبراطورية العثمانية . وقد اضاف الوزير الامريكي أن « ثمة ما يدل على أن الملك ومستشاريه لم تكن لديهم أي فكرة واضحة عن الخدمات القنصلية » . (وقد شرح الوزير هذه الخدمات شفويا للشيخ يوسف ياسين وخالد بك وبشير بك وباختصار للملك) .

(٣) على الرغم من عدم منح التصريح فان المسؤولين السعوديين والملك ايضا أوضحوا أن طلب انشاء قنصلية من الممكن الحصول عليه بطريقة أخرى « ولكن دون أن يوضحوا ما يدور في افكارهم » .

ومما تجدر الإشارة اليه أن الوزير الامريكى موسى كان قد ابلغ الادارة الامريكية في ٢٦ اغسطس ١٩٤٣ ان حكومة هولندا لديها نائب قنصل في مكة يعمل دون أن تعترضه أي عقبات من جانب الحكومة السعودية باعتباره أحد موظفي المفوضية الهولندية في جدة . كما كان قد تم افتتاح قنصلية سعودية في البصرة في الوقت الذي اعربت فيه الحكومة السعودية عن رغبتها في انشاء قنصلية في البحرين ، فالحاجة تدعو الى وجود ممثل سعودي يهتم بإمدادات السفن السعودية العابرة والراسية في البحرين ، ولكن رفضت السلطات البريطانية التصريح بفتح قنصلية سعودية في البحرين ، وان يكن الشيخ عبد الله الفضل قد عمل بعد ذلك بصفته ممثلا تجاريا سعوديا في البحرين بدون صفة رسمية ولكن بدون تدخل من البريطانيين . وكان من رأي موسى أن الأمل في فتح قنصلية في الظهران في ذلك الوقت ضعيف وأنه يبدو أن امام الادارة ثلاثة حلول رئيسية هي على النحو التالي :

(١) ترك الموضوع .

(٢) تجاهل الإشارة الى طريقة لتأدية الخدمات بدون اقامة قنصلية والضغط من وقت لآخر من أجل الحصول على التصريح المطلوب .

(٣) بحث الطريقة التي تتم بها الخدمات بدون اقامة قنصلية وتوقع تنظيم الموقف فيما بعد .

أما شركة نفط كاليفورنيا العربية فقد اصررت على ضرورة انشاء القنصلية ، ففي ٧ اكتوبر ١٩٤٣ عندما لاحظ المدير العام لشركة بترول كاليفورنيا العربية ان الامريكيين وجدوا أن من غير المناسب الإشارة الى قيام القنصلية الامريكية في البصرة بالأعمال القنصلية بوجه عام خصوصا ما يتعلق بجوازات السفر والوثائق، بينما يضيع وقت كبير على موظفي الشركة في الذهاب الى البحرين لتنفيذ اعمال التوثيق في الوكالة البريطانية السياسية . واكد على اهمية اقامة قنصلية أمريكية في الظهران وخصوصا في ضوء الزيادة المتوقعة في عدد الامريكيين هناك . وكان رأي الوزير الامريكى في جدة انه من المفيد تتبع تلميحات الملك وغيره ومعرفة نوع الترتيبات التي يوافقون عليها لتأدية الخدمات القنصلية « وقد يكون من الممكن عمل ترتيب « كاقامة سكرتير للمفوضية في الظهران بمعرفة الحكومة السعودية أو بموافقتها لكي يؤدي الخدمات القنصلية المعتادة ، ويتصرف كعضو في المفوضية ويستخدم خاتمتها (أي ختم المفوضية) وهو كعضو في المفوضية يستطيع أن يكون له مركز رسمي في نظر الموظفين المحليين ومن المعتقد أنه سيكون نافعا كما لو

كانت القنصلية قد اقيمت ، واذا تم اتخاذ هذه الترتيبات فان السكرتير المقيم في الظهران « يستطيع أن يتبادل الاماكن من وقت لآخر مع سكرتير السفارة في جدة لمنع الملل عن الموظفين المختصين ، مع تأكيد حقيقة ان الشخص الذي في الظهران هو في الواقع سكرتير المفوضية ، وهذا الاجراء البسيط غير المنظم (الشاذ) قد يبدو للادارة على أنه غير كاف اذا أخذ في الاعتبار الموقف في جدة ، فمنذ اقامة المفوضية في جدة لم تعترف الحكومة السعودية بأي موظفين قنصليين ، كما ان الاعضاء العاملين في المفوضيات يباشرون عملهم القنصلي دون تقديم تفويض أو تلقي وثائق وبدون أي اعتراض من جانب الحكومة المحلية ، وكان الموقف على هذا المنوال في تلك الفترة بالنسبة للمفوضيات الامريكية والبريطانية وغيرها من المفوضيات » .

وقد حرصت الادارة الامريكية على عدم اثاره موضوع التوثيق بسبب الضرر الذي قد ينجم عنه ، فاذا ما ادركت السلطات المحلية أن الموظفين القنصليين عادة ما يقومون بالتوثيق فانها قد تثير المتاعب فيوجه اصدار الوثائق وتأدية الخدمات القنصلية ، وقد ترفض الاعتراف بقيام نفس الشخص بتأدية عمل دبلوماسي وقنصلي في نفس الوقت . ولذلك طلب « موس » رأي الخارجية الامريكية بخصوص افتتاح مكتب قنصلي غير رسمي (٤٤) . ووافقت الادارة على هذا الاقتراح وطلبت وزارة الخارجية من « موس » محاولة الحصول على موافقة الحكومة السعودية على ارسال موظف من مفوضية الظهران للقيام بأعمال قنصلية هناك على أساس انه اذا وافقت السعودية . فان الخارجية الامريكية ستعين موظفا آخر في جدة (٤٥) وبالفعل تمت الموافقة على طلب الحكومة الامريكية في مارس ١٩٤٤ ، وفي اغسطس ١٩٤٤ تم تعيين « باركر هارت » P. Haert كأول نائب قنصل أمريكي في الظهران (٤٦) .

الخاتمة :

لقد كان انشاء القنصلية من مستلزمات رغبة الولايات المتحدة في توطيد علاقاتها بالسعودية للمحافظة على مصالحها المتعددة ، فالمملكة العربية السعودية حظيت في السياسة الامريكية منذ منتصف الثلاثينات من القرن الحالي بأهمية خاصة ، وقد ازدادت هذه الاهمية منذ نشوب الحرب العالمية الثانية بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي وثروتها النفطية ، ونتيجة لهذين العاملين حرصت الولايات المتحدة على تدعيم علاقاتها مع المملكة ، ورغم أن ابن سعود لم يعترض على انشاء القنصلية الا انه كانت له حساباته ، وعلى أي حال فقد كان للسعودية بعد انتهاء الحرب العالمية ممثل دبلوماسي في الولايات المتحدة التي حرصت على عرقلة توسع النفوذ البريطاني في المنطقة ، هذا بالإضافة الى عامل آخر هام ظهر منذ اواخر

الاربعينات وهو الصراع السوفياتي الامريكي والحرب الباردة ، مما دفع الولايات المتحدة الى الاستثمار في بناء القاعدة الجوية الامريكية في الظهران في ١٩٤٥ .

الملاحق

(١)

من القائم بأعمال السفارة جيمس موس

مسودة رسالة الرئيس روزفلت الى الملك ابن سعود

جلالة الملك .

لقد ابلغني المستر كريك الوزير الامريكي المعتمد من حكومة جلالتم ، برغبة حكومتكم في الحصول على خدمات من خبراء الزراعة والري الامريكيين للمساهمة في اعداد المسح الشامل واعداد الخطط من اجل مزيد من التطور للسعودية .

وانا مقتنع بأن محاولات جلالتم المشهورة لزيادة الانتاج الزراعي اساسية من اجل رغبة بلدكم . كما انني ادرك ان الاقتصاد السعودي قد ارتبك بسبب الحرب .

ووفقا لذلك سأرسل اثنين من الخبراء الفنيين الامريكيين تحت اشراف المستر تويتشل المعروف بالنسبة لكم ويعرف بلدكم ومشاكلها ، وستكون تكاليف البعثة من رواتب ونفقات سفر على حساب الحكومة الامريكية . واطلب مقدما لاعضاء البعثة حسن الضيافة والتعاون من قبل حكومة جلالتم ، كما انني واثق من أن جهودكم ستكون مثمرة .

وانتهز هذه الفرصة لارسل تحياتي وامنيات و تحيات وامنيات الحكومة والشعب الامريكي لكم وللحكومة والشعب السعودي صاحب التاريخ الشريف الطويل والذي لحبه للحرية ابلغ الاثر في قلوبنا في هذا الوقت .

كما ان جلالتم تعلمون بدون شك ان رجالي مع الشعوب الاخرى في الامم المتحدة وهبوا انفسهم وامكانياتهم المادية من اجل استئصال قوى الشر في المانيا ، وايطاليا واليابان التي تسعى لتدمير حريات العالم وفقا لخطة انانية تتبع اسلوبا قاسيا وغير شريف ، ومهما كان الصراع مرا بدون شك ومن وجهة نظر روابط الحضارة والاهداف المشتركة التي توحد شعبينا ، فانني على ثقة بأن جلالتم ستساعد في تحقيق الحرية والامن والتقدم بالاسلوب الذي تقررته حكمتكم ورايكم .

صديقكم المخلص

موقعة من الرئيس

فرانكلين د. روزفلت

١٣ / فبراير / ١٩٤٢

(٢)

من الملك ابن سعود الى الرئيس روزفلت

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة الرئيس .

لقد تسلمت رسالتكم المؤرخة بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٤٢ عن طريق الوزير الامريكي كيرك وقد سررت جدا بمحتواها . اشكركم بخصوص جعل البعثة الزراعية تحت اشراف تويتشل للمساعدة في تحسين وتطوير الاراضي الزراعية في السعودية .

لقد قبلت حكومتي ان تتحمل الحكومة الامريكية نفقات البعثة . وسيمنح أعضاء البعثة حسن الضيافة والمساعدة في تنفيذ مهمتهم التي هي بالغلة الاهمية بالنسبة لبلدنا .

لقد تلقيت تحياتك وتحيات الشعب الامريكي بكل سرور لشخصي وللحكومة ولشعبي ولشعوب البلاد العربية . وارجو أن تقبل تحياتي القلبية وتحيات شعبي والحكومة لسيادتكم ولشعبكم الغالي ولحكومتكم التي نشاركها كما نشارك شعبكم المشاعر النبيلة التي عبرتم عنها والتي تبين بأن حب الحرية من أهم أهداف شعبنا وحكومتنا .

وقد اشتعلت هذه الحرب بسبب عدة عوامل أهمها انشغال بعض الحكومات والشعوب في الحياة المادية والتخلي عن الحياة الروحية والدينية التي تحتتم الى جانب عدة اشياء العمل من أجل السلام الدائم في هذا العالم والذي سيدرك بعد ان يرى العالم نتيجة هذه الحروب الدامية والتي تدور في معظم أنحاء العالم الآن . لا شك أن كل شخص مسئول عليه واجب من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل .

عبد العزيز بن سعود

الرياض ٢٧ ربيع ثاني ١٣٦١ هـ (١٣ مايو ١٩٤٢)

المصادر

P.R.M. - Public Record Office.

F-O 78/2988 H.M.S.

Consulate - Jeddah - July 11-1879.

١ - وثائق غير منشورة

وثائق منشورة

وثائق وزارة الخارجية الأمريكية

- U.S. Department of State - Papers Relating to the Foreign Relations of the United States 1939.
Vol. IV - The Far East, The Near East and Africa.
 - . The Sec. of State to President Roosevelt, June 30-1939.
 - . The Minister in Egypt to the Sec. of State, June 21-1939.
 - . The Sec. of State to the Minister in Egypt (Fish), June 21-1939.
 - . The Acting Secretary of State to the Minister in Egypt. Feb. 1940.
- U.S. Department of State, Papers Relating to the Foreign Relations, The British Commonwealth, The Soviet Union, The Near East and Africa. 1940, Vol. III.
Twitchell to the Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murray), Nov. 12-1940.
- U.S. Department of State - Papers Relating to the Foreign Relations - The British Commonwealth, the Near East and Africa. 1941, Vol. III.
- Memorandum by the Chief of the Division of Eastern Affairs (Murray) to the Secretary of State, April 21-1941.
The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State - Cairo - June 27-1941.
- Memorandum of Conversation by Assistant to Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Alling), June 26-1941.
- Memorandum Conversation by Mr. Gordon P. Merriam of the Division of Near Eastern Affairs (Alling), June 26-1941.
- U.S. Department of State, Papers Relating to the Foreign Relations, The Near East and Africa, 1942, Vol. IV.
Memorandum by the Under-Secretary of State (Welles) to the Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murray), Feb. 12-1942.
- U.S. Department of State, Foreign States - Diplomatic Papers - the Near East and Africa, 1943, Vol. IV.
From the Joint Chiefs of Staff to President Roosevelt, June 8-1943.
Memo by the Sec. of State to President Roosevelt, June 14-1943.
The Sec. of State to the Sec. of the Interior (Ickes), Nov. 13-1943.
P.R.O. - F.O. 78/2988 - H.M.S. Consulate Jeddah, July 11-1943.
The Minister Resident in S. Arabia (Moose) to the Sec. of State, June 27-1943.
The Minister in Egypt (Kirk) to the Sec. of State, June 27-1943.

The Sec. of State to the Minister Resident in S. Arabia (Moose), Aug. 19-1943.
The Minister Resident in S. Arabia (Moose) to the Secretary of State. Jeddah, Ang. 25-1943.
The Sec. of State to President Roosevelt in S.A. Moose, Sep. 3-1943.
The Sec. of State to the Minister of the Interior, No 13-1943.
The Minister Resident in Saudi Arabia James S. Moose to the Secretary of State, Oct. 25-1943.
The Sec. of State to the Minister Resident in Saudi Arabia (Moose), 30 Nov. 1943.

الهوامش :

(١) تواريخ انشاء العلاقات السياسية بين مملكة الحجاز والدول الاخرى :

الاتحاد السوفياتي	٦ فبراير ١٩٢٦
الحكومة البريطانية	مارس ١٩٢٦
الحكومة الهولندية	١٩٢٦
الحكومة التركية	١٩٢٦
الحكومة السويسرية	١٨ يناير ١٩٢٧
الحكومة الالمانية	١٩٢٨
الحكومة الفارسية	١٩٢٩
الحكومة البولندية	١٩٢٩

انظر الزركلي - شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز ، الجزء الاول ، الطبعة الاولى ، بيروت ص ٣٨٣ - ٣٨٦ .

(٢) د. وليد الشريف . الاتحاد السوفياتي ومنطقة الخليج العربي مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت ، العدد الخامس ، السنة الثانية يناير ١٩٧٦ .

(٣) John De. Novo
American Interests and Policies in the Middle East , 1900-1939, Minnossetta Press 1968, P-361.

(٤) Ibid.

(٥) منذ ١٩٣٢ م اصبحت مملكة الحجاز وسلطنة نجد تعرف باسم المملكة العربية السعودية .

(٦) الزركلي ، المرجع السابق ج ٢ ، ص ٦٨٥ ، ٦٨٦ .

(٧) تم بموجب اتفاق بين شركة كاليفورنيا وشركة نفط نكساس في ١٩٣٦ تأسيس شركة باسم شركة

نفت كاليفورنيا العربية . وفي ١٩٤٤ أصبح اسم الشركة شركة النفط العربية الاميركية (ارامكو) .

U.S. Department - Foreign Relations of the United States - Diplomatic Papers
1939 - Vol. IV, The Sec. of State to President Roosevelt - June 30 - 1939.

John De. Novo, (٨)

American Interests and Policies in the Middle East - 1900-1939, Minnossetta
Press, 1968 - P. 361.

John De-Novo, Op. Cit. - P. 363. (٩)

- Diplomatic Papers 1939, Vol. IV. (١٠)

The Sec. of State to President Roosevelt - June 30-1943.

- Diplomatic Papers - 1939, Vol. IV. (١١)

The Sec. of State to President Roosevelt - June 30-1939.

(١٢) د. خليل مراد ، تطور السياسة الاميركية في منطقة الخليج العربي . « ١٩٤٧ — ١٩٤١ »

١٩٧٩/ — ١٩٨٠ ص ٢٧ .

- Diplomatic Papers - 1939, Vol. IV. (١٣)

The Sec. of State to President Roosevelt - June 30-1939.

- Diplomatic Papers, 1939 - Vol. IV, (١٤)

The Minister of Egypt Fish to the Sec. of State - Alexandria, June 21-1939.

- John De-Novo, (١٥)

Op. Cit. P. 364.

- Diplomatic Papers, Vol. IV, (١٦)

The Sec. of State to President Roosevelt, June 30-1939.

- John De-Novo, (١٧)

Op. Cit. P. 364.

Diplomatic Papers, 1939, Vol. IV, The Sec. of State to the Minister in Egypt (Fish), (١٨)
June 21-1939.

Diplomatic Papers, 1939, Vol. IV, The Acting Secretary of State to the Minister in (١٩)
Egypt (Fish).

(٢٠) د. خليل مراد . المرجع السابق ، ٧٦ — ٧٨

Diplomatic Papers, 1941, Vol. III - Memorandum by the Chief of the Division of (٢١)
Near Eastern Affairs (Murray) to the Secretary of State - April 21-1941.

(٢٢) د. خليل مراد . المرجع السابق ص ٧٧ ، ٧٨ ، ص ١٠٢ .

(٢٣) المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(٢٤) تقوم كاتبة البحث حاليا باعداد دراسة شاملة عن المساعدات الاميركية لابن سعود .

Diplomatic Papers, Vol. III, 1940, Twitchell to the Chief of the Division of Near (٢٥)
Eastern Affairs (Murray) Nov. 12-1940.

Diplomatic Papers, 1941, Vol. III - Memorandum by the Under-Secretary of (٢٦)
State (Welles) to the Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murray),
Sep. 26-1941

The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State - Cairo, June 27-1941, (٢٧)

Memorandum of Conversation by Assistant Chief of the Division of Near Eastern (٢٨)
Affairs (Alling), June 26-1941

- **Memorandum of Conversation by Mr. Gordon P. Merriam of The Division of Near Eastern Affairs.**

Participants, Mr. K.S. Twitchell, Consultant, American Smelting and refining Company.

Mr. Alling, Sep. 18-1941.

Mr. Merriam.

Diplomatic Papers, 1943, Vol. IV, From the Sec. of State to the Lend-Lease Administrator - June 9-1943. (٢٠)

Memorandum of the Division of Near Eastern Affairs (Murray), Feb. 12-1942. (٢١)

د. خليل مراد المرجع السابق ص ١٥٦ - ١٥٧ . (٢٢)

- Diplomatic Papers, 1943, Vol. IV. Memo from the joint Chiefs of Staff to President Roosevelt, June 8-1943. (٢٣)

- Diplomatic Papers, 1943, Vol. IV. Memo by the Sec. of State to President Roosevelt, June 14-1943. (٢٤)

تقوم الباحثة باعداد دراسة حول النفط السعودي والولايات المتحدة (١٩٣٣ - ١٩٤٥) .

- The Sec. of State to the Sec. of the Interior (Ickes), Nov. 13-1943. (٢٥)

- خير الدين الزركلي ، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز ، الجزء الاول ، ص ٢٨١ - ٣٨٣ . (٢٦)

- P.R.O., FW. 78/2988 H.M.S. Consulate Jeddah, July 11-1979. (٢٧)

- Diplomatic Papers, 1943, Vol. IV. Memo from the Joint Chiefs of Staff to President Roosevelt, June 8-1943. (٢٨)

- Diplomatic Papers, 1943, Vol. IV. - The Minister in Egypt (Kirk) to the Sec. of State, June 27-1943. (٢٩)

- The Sec. of State to the Minister Resident in S. Arabia (Moose), Aug. 19-1943. (٣٠)

- Diplomatic Papers, 1943, Vol. IV. The Minister Resident in S. Arabia (Moose) to the Secretary of State. Jeddah, Aug. 25-1943. (٣١)

- Diplomatic Papers, 1943, Vol. IV. - The Sec. of State to the Sec. of the Interior (Ickes), Nov. 13, 1943. (٣٢)

تم في « مارس ١٩٤٢ الاتفاق بين الحكومتين البريطانية والامريكية على أن تكون الولايات المتحدة مسؤولة عسكريا عن منطقة المحيط الهادي ، بما فيها قارتا امريكا الشمالية والجنوبية والصين واستراليا ونيوزلندا واليابان وأن تكون بريطانيا مسؤولة عسكريا عن المنطقة الممتدة من سنغافورة باتجاه الغرب بما في ذلك الهند والمحيط الهندي والخليج العربي والبحر الاحمر وليبيا والبحر المتوسط » .

انظر د. خليل مراد المرجع السابق ص ٨٣ - ٨٤ .

- Diplomatic Papers, 1943, Vol. IV.- The Sec. of the Interior Minister in S. Arabia (Moose), Sep. 3-1943. (٣٣)

- Diplomatic Papers, 1943, Vol. IV. The Interior Minister in Saudi Arabia James S. Moose to the Secretary of State, Oct. 25-1943. (٣٤)

- The Sec. of State to the Minister Resident in Saudi Arabia (Moose) Nov. 30-1943. (٣٥)

د. خليل مراد . المرجع السابق ص ١٥٩ . (٣٦)